2020/4/16

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة الثالثة تنظيم سياسي و إداري

المحور الثاني السياسية الاقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال حتى الإصلاحات الاقتصادية.

المحاضرة رقم 3: السياسة الاقتصادية في الفترة 1962-1979 .

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات و تغيرات هامة أملتها الظروف التي شاهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية، فنجدها بعد الاستقلال تبنت النظام الاشتراكي القائم على إستراتجية التخطيط المركزي و هيمنة القطاع العام على المجال الاقتصادي، و لكن في السنوات الأخيرة من عقد الثمانيات تحولت الجزائر إلى اقتصاد السوق نتيجة المشاكل التي عانى منها الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض سعر المحروقات و انخفاض معدلات النمو و ارتفاع حجم البطالة.

1-مرحلة التسيير الذاتي:(1962-1965) اتسم الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بالتبعية لاقتصاد الفرنسي في كل المجالات ومن ملامحه:

-الازدواجية الاقتصادية على مستوى القطاعات، حيث يتشكل كل قطاع من قطاع حديث يسيطر عليه المعمرين، وقطاع تقليدي متخلف يملكه الجزائريين.

-سيطرة القطاع الزراعي على النشاط الاقتصادي الوطني.

-التفاوت الجهوي بين مختلف ولايات الجزائر خصوصا بين الريف و المدينة.

-التخصص الاقتصادي حيث طغى انتاج البترول و الخمور فهما كان يشكلان لوحدهما 80% من قيمة صادرات الجزائر.

-تدني مستوى الحياة، أي انخفاض المستوى التعليمي و الثقافي و الصحي.

للخروج من هذه الوضعية اختارت الجزائر بعد الاستقلال نموذجا تنمويا طموحا بهدف القضاء على التخلف الذي ورثته عن الاستعمار ، قائم على نظام إنتاج اشتراكي من أجل إنجاز مهمة بناء الدولة الجزائرية، و هذا حسب توجيهات مؤتمر طرابلس 1962، الذي حدد معالم السياسة الجزائرية و ركز على التخطيط الاقتصادي للموارد الجزائرية و التسيير الاشتراكي للمؤسسات مع التصنيع الشامل لتحقيق تنمية متوازنة بين كل الفروع الاقتصادية و بناء مجتمع اشتراكي، و لإنجاح هذا النموذج كانت أحد الأولويات الرئيسية استرجاع الثروات الوطنية (المحروقات و الأراضي). هذا الخيار كان يتطلب نظرة استراتيجية و سياسة حازمة ما جعل الاقتصاد الجزائري يعرف عدة تطورات في مختلف القطاعات:

-القطاع الفلاحي: قامت الحكومة بتطبيق أسلوب التسيير الذاتي سنة 1963، بهدف تأميم أملاك المستوطنين بعد مغادرتهم، و بهذا سيطرت الدولة على تسيير المزارع و أصبح التسيير مركزيا كآلية إجرائية لتطبيق الخيار الاشتراكي، غير أن عدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي و الأسس التي تنظمه لدى العديد من العمال و الفلاحين، ونقص التمويل لتغطية الأجور و قلة الإطارات سواء المهندسين أو التقنيون و إنهاك العتاد الفلاحي و غياب المحاسبة في مستثمرات التسيير الذاتي، جعل هذا القطاع بعيدا عن تحقيق الأغراض الاقتصادية و التنموية المرجوة منه و ظلت تحكمه الفوضى و منطق التسيب.

-القطاع الصناعي: كان برنامج الاستثمار الصناعي في الجزائر يرتكز حول الموارد المنجمية الموجهة للتصدير، وخلال الحرب العالمية الثانية وخلال احتلال ألمانيا لفرنسا أقامت بعض الشركات الصناعية الفرنسية فروعا لها في الجزائر، ولكن عقب مفاوضات "إيفيان" في مارس 1962، قام المعمرون بتخريب معظم الوحدات الصناعية في الجزائر بالإضافة إلى فرار الإطارات الفرنسية ، وبفعل ذلك عرفت الصناعة الجزائرية عقب الاستقلال ركودا كبيرا ولإعادة هيكلة هذا القطاع انتهجت الجزائر الخيار التنموي القائم على أساس الصناعة القاعدية معتمدة في ذلك على الريع النفطي، و صناعة الحديد والصلب، وهو ما حفز على بناء صناعات ثقيلة تلبي احتياجات الخيارات التنموية، بالإضافة إلى إنشاء شركات وطنية مثل شركة الكهرباء و الغاز و الشركة الوطنية لنقل وتجارة المحروقات سنة 1963، و الشركة الوطنية للحديد و الصلب سنة 1964.

- القطاع المصرفي: اتخذت الجزائر عدة اجراءات بعد الاستقلال مباشرة حيث قامت الجزائر بإنشاء البنك المركزي الجزائري توكل إليه مهمة الرقابة على الصرف وتسيير النقد و إنشاء عملة وطنية المتمثلة في الدينار الجزائري، بالإضافة إلى تشكيل هياكل بنكية لاستكمال بناء الجهاز البنكي الجزائري، خلفا للبنوك الأجنبية منها: الصندوق الجزائري للتنمية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري. إلى جانب ذلك قامت الدولة الجزائرية بتأميم قطاع التجارة الخارجية (فرض الرقابة الفعلية على الواردات و الصادرات بخلق مؤسسات عمومية ذات منتوج واحد)، كلبنة أساسية لتنمية وتطوير القطاع الاشتراكي.

-قطاع التجارة: منذ الاستقلال تجلت الإدارة الكبيرة للدولة في تأميم التجارة الخارجية كلبنة أساسية لتنمية وتطوير القطاع الاشتراكي، وأول سياسات التأميم تمثلت في مراقبة التجارة الخارجية مستندة في ذلك على القوانين التشريعية لميثاق طرابلس و ميثاق الجزائر عام 1964، فميثاق طرابلس اقترح مبدأ تأميم التجارة الخارجية بمعنى حق الأولوية لتأميم الفروع الرئيسية للتجارة الخارجية و تجارة جملة، وخلق مؤسسات حكومية .

وقد عملت الجزائر خلال الفترة الممتدة على استعادة التحكم في مصيرها طوال الفترة ما بين 1963-1965، مواردها المحدودة المقدرة بـــــ: 13 مليار دولار كمداخيل خارجية 11,7 كمداخيل جبائيه من أجل تغطية 8,2 مليار كواردات و12,1 مليار دج كمصاريف الميزانية، و قد بلغت نسبة الاستثمار و لادخار خلال السنتين الأربعة الأولى من الاستقلال 17% و 24% على التوالي و توضيح هذه النسب بأن الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية ضئيلة جدا وكان على الاقتصاد الجزائري الحصول على موارد داخلية وخارجية أخرى من أجل تلبية المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية للسكان. وعليه بدأت الجزائر سنة 1965، التي تميزت بوصول سلطة جديدة للحكم بتغيير الوضع اتجاه استراتيجية تنموية واضحة المعالم، وقد في تطبيق هذه الاستراتيجية ابتداء من سنة 1967، متبنيا النظام الاشتراكي و متبعتا أسلوب التخطيط الاقتصادي للتنمية.

2 -مرحلة التخطيط التنمية الاقتصادية 1967-1979: يعتبر التخطيط الاجتماعي و الاقتصادي من أهم عناصر السياسة العامة الموجهة لتنظيم عناصر الإنتاج الاجتماعية و الاقتصادية، و يستمد التخطيط الاقتصادي

شرعيته من شرعية أهداف التنمية الشاملة، كحق لجميع الشعوب من أجل الوصول إلى مستوى أفضل من المعيشة و تحسين المستوى الاجتماعي ، وهناك عدة تعاريف للتخطيط الاقتصادي منها:

-هو النشاط الواعي الهادف إلى استغلال الطاقات بالكيفية التي عن طريقها تتم تلبية الحاجات المتزايدة لجميع أفراد المجتمع، بما يتفق مع عمل القوانين الاقتصادية.

-هو جهد يهدف إلى توجيه الفعاليات البشرية نحو تحقيق غايات محددة بصورة عقلانية.

-ويعرفه " فايول" على أنه يشمل التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد له.

أ-عوامل نجاح التخطيط الاقتصادي للتنمية: لكي يكون التخطيط ناجحا وله فعالية يجب أن تتوفر فيه العوامل التالية:

-التنسيق والتكامل بين أهداف الخطة وهذا ما يقتضي وجود هيئة مركزية تعمل على ذلك وتتولى عملية التتبع و التقييم لمنع الانحراف عن المسار.

-يجب أن تغطي الخطة فترة زمنية تكفي لإحداث التغيير الهيكلي للاقتصاد القومي، وتحقيق التحول الاجتماعي المنتظر.

-أن تكون الخطة شاملة لتحقيق تنمية متوازنة اقليميا.

-يجب توفر التأييد السياسي للتنمية من أجل استمرارها.

-أن تكون أهداف الخطة محددة في اطار ما يسمح به البناء الاقتصادي والاجتماعي و السياسي و الإداري.

-تحديد الأهداف بوضوح وذلك من خلال التعرف على حاجات المجتمع و التدرج في تسلسلها حسب أهميتها.

-اختيار الوسائل و الإجراءات التي يتم من خلالها استخدام الموارد المتاحة.

ب-التخطيط الاقتصادي في الجزائر: بدأ التخطيط للتنمية الاقتصادية في الجزائر سنة 1967، وقد عرفت الجزائر خلال فترة 1967-1979 ثلاث مخططات وهي:

- المخطط الثلاثي (1967-1969): يعتبر أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة، ركز موضوع هذا المخطط أساسا على الصناعة و الأنشطة المرتبطة بالمحروقات، و بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف، باعتبار الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، هذه الأفضلية سمحت بتخصيص 53%، من إجمالي الاستثمارات في هذه الفترة للقطاع الصناعي مقابل 20،7% لقطاع الزراعة، و 25،8 % للقطاعات الأخرى.

- المخطط الرباعي (1970-1973): أكد على تقوية و دعم بناء اقتصاد اشتراكي بإحلال المؤسسات العمومية محل الأفراد في صياغة المشاريع الاستثمارية، إن الهدف المرجو من هذا المخطط هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد و تعميق خيارات الخطة الأولى ويتضح ذلك من خلال تدعيم و تطوير القاعدة المادية للاقتصاد الوطني، تطوير الصناعات القائدة لعملية النمو الاقتصادي، اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، استمر التركيز على تنمية القطاع الصناعي، إذ استحوذ على أعلى نسبة من الاستثمارات قدرت بـــ61،1 **%**، وجهت إلى تمويل المشاريع الضخمة خاصة صناعة الحديد و الصلب **و** مواد البناء و الميكانيك. و الاهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات.

وكان الهدف من إعطاء الألوية للصناعات الثقيلة و إنتاج السلع لمختلف القطاعات الأخرى تدعيم الاستقلال الاقتصادي.

ولقد كان من المقرر أن يصبح الاقتصاد الجزائري اقتصاد متطور بعد تقريبا 15 سنة من تطبيق هذه الاستراتيجية أي في بداية الثمانينات، لكن حدث العكس فمع مطلع الثمانينات بدأت بوادر الفشل تظهر بشكل واضح خاصة مع فشل المؤسسات العمومية المنشأة من قبل الدولة على تكوين فائض اقتصادي و تحقيق الأهداف المسطرة لها مع تراكم ديونها، و لتصحيح هذا المسار تقرر في نهاية الثمانيات القيام بإصلاحات اقتصادية و إدارية.

2020/4/23

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة ثالثة تنظيم سياسي و إداري

المحاضرة رقم 4: السياسة الاقتصادية في فترة 1980-1989 (مرحلة الإصلاحات و التخطيط اللامركزي).

عرفت المرحلة التي تلت المخطط الرباعي الثاني عجز و تأخر في إنجاز المشاريع المبرمجة، و يرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:

-نقص خبرة الشركات الوطنية المكلفة بالإنجاز و قلة مكاتب الدراسات.

- زيادة فترة الإنجاز لمختلف المشاريع مما ينعكس سلبا على تكاليف هذه المشاريع و بالتالي المنتوج النهائي.

- تأخير تشغيل الوحدات الإنتاجية بسبب عدم إنجاز جميع أجزاء المشروع في نفس الوقت.

- ارتفاع تكاليف استيراد التجهيزات و المواد الأولية و النصف المصنعة الضرورية لعمليات الإنتاج بسبب أزمة الكساد التضخمي التي عانت منها الدول المتقدمة في فترة السبعينات.

هذا الوضع دفع بالحكومة الجزائرية إلى تبني **سياسة التنمية اللامركزية** بوضع ،مخططين تنمويين:

- المخطط الخماسي الأول (1980-1984): جاء هذا المخطط لتقويم المخططات السابقة، حيث تبين أن سياسة تقويم المحروقات كونت هوة مالية تؤدي بالبلاد إلى الاستدانة الخارجية. لأن هذه المخططات وسعت قواعد الاقتصاد الوطني و استجابت لتلبية الحاجيات الاجتماعية، إلا أنها سجلت اختلالا في التوازن، و بالتالي كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى التحكم في التوازن و التخفيض من حجم الديون و استيعاب التأخر في بعض القطاعات و إدخال اللامركزية في اتخاذ القرار لتحقيق التوازن القطاعي بين الفلاحة و الصناعة، تم خلال هذا المخطط إعادة هيكلة المؤسسات بموجب المرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980، وطبقت في بداية 1981، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة ،كخطوة أولى في بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، أدى تطبيق هذا المخطط إلى تحقيق نتائج اقتصادية و اجتماعية ايجابية حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 12% خلال (1980-1985) ، وسجل الميزان التجاري فائضا بمقدار 4281،8 مليون دينار جزائري في 1985، هذه النتائج الإيجابية كانت نتيجة ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة.

- المخطط خماسي ثاني (1985-1989):جاء هذا المخطط ليواصل في نفس الاستراتيجية التنموية للمخطط السابق، لذا كانت الأهداف متشابهة إلى حد بعيد في شكلها العام أما فيما يخص الأهداف الخاصة لهذا المخطط تتمثل في:

-التحكم في التوازنات المالية الداخلية و الخارجية .

-تحسين نجاعة الجهاز الاقتصادي و الاجتماعي، عن طريق تخفيض تكاليف التسيير و الاستثمار، و البحث عن مردودية أحسن للمؤسسات من خلال رفع الإنتاجية و الاستعمال المكثف للوسائل المتوفرة.

-دعم التهيئة العمرانية و التكوين و التعليم.

-انتهاج سياسة تقشفية تتضمن عدم تبذير الموارد واستغلالها بعقلانية.

وقد كانت المبالغ المالية المخصصة لهذا المخطط معتبرة و أكثر من المخططات السابقة، إلا أن الأزمة النفطية التي حدثت سنة 1986، أثرت سلبا على توقعات هذا المخطط، وجعلت الحكومة الجزائرية عاجزة عن تمويل مشاريعه التنموية، كما ساهمت في بروز عدة صعوبات أخذت تتعمق أكثر فأكثر، إذ أنخفض معدل الناتج المحلي 0،9 % في سنة 1986، و سجل الميزان التجاري عجزا بمقدار 15271,3، مليون دينار، كما ارتفعت المديونية من 18،37 مليار دولار في سنة 1985 إلى 22،79 مليار دولار سنة 1986. هذا الانهيار خلف أزمة اجتماعية و سياسية زادت من حدتها ارتفاع الديون الخارجية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى الاتجاه نحو إصلاح ذاتي شامل لكل القطاعات على المستويين الاقتصادي و السياسي و ما يهمنا هنا هو الشق الاقتصادي.

ومن بين أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال منح استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة عن طريق احترام معايير الإنتاج و الإنتاجية وعن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير. وقد تم وضع الإجراءات القانونية في جانفي 1988، بمصادقة المجلس الشعبي الوطني من خلال تحويل تسمية المؤسسة العمومية الاشتراكية إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية. وفي إطار استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية

أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية المطلقة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات و التقييم دون الرجوع للجهة الوصية و هي الوزارة. كما أصبحت المؤسسات الاقتصادية العمومية شخصية معنوية مستقلة عن الدولة، ومن بين أهداف استقلالية المؤسسات العمومية ما يلي:

-حصولها على فرص أكثر للمبادرة و تحمل المسؤولية و النتائج.

-الاهتمام بالعامل كأحد أهم عناصر العملية الإنتاجية.

-التخلص من القيود البيروقراطية و الوصاية الإدارية من جهة، ومن جهة ثانية تحقيق الفعالية الاقتصادية.

-التخلي عن مبدأ تدخل الدولة كحاكم لها من الجانب المالي كالإعلانات، تحديد الأسعار، تعيين المسؤولين، ومن الجانب الاقتصادي كرسم السياسات و الأهداف.

غير أن هذه السياسة فشلت أضعفتها المشاكل البيروقراطية التي لم تسمح لها بإنشاء علاقات مع محيطها الخارجي. لم تحقق الأهداف المرجوة منها بسبب:

-استمرار تدخل الجهات الوصية.

-ضغوط على الموارد الخارجية(مشكل المديونية الخارجية).

-تأخر في عملية انعاش و إعادة هيكلة المؤسسات.

-تحديد صلاحيات وطريقة تسيير أجهزة الإدارة وتسيير مراقبة المؤسسات العمومية والنتائج الاقتصادية المترتبة عنها.

هذا الفشل أنعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية مع انخفاض أسعار البترول و لجوء الدول المصدرة للبترول بما فيها الجزائر إلى انتهاج سياسة التقشف.

***الأوضاع الاقتصادية:**

-لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي من أجل تغطية العجز المالي.

-ركود اقتصادي على مستوى جميع القطاعات.

-انخفاض المداخيل من العملة الصعبة.

-انخفاض عملية الإستراد.

-تقليص كبير في حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بالعملة الصعبة.

-صعوبة الحصول على القروض لتمويل الواردات من المواد الغذائية و معدات التجهيز، وخدمة الدين.

***الأوضاع الاجتماعية:**

-تراجع نتائج التشغيل، حيث لم يتعدى عدد المناصب التي تم توفيرها 265000 منصب من أصل 72000 منصبا أستهدفها المخطط.

-ارتفاع معدلات البطالة جراء الانكماش الذي ضرب الاقتصاد الجزائري.

-ضآلة الإنتاج و ندرة المواد الواسعة الاستهلاك.

وأمام هذه الأوضاع المعقدة بات أمام الحكومة الجزائرية أربع ملفات معقدة وهي: العمل على توقيف التراجع الاقتصادي وبعث النمو من جديد، البحث عن عاجل للمديونية الخارجية، إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وضع آليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلم الإجتماعي.فكان لا خيار أمامها سوى اللجوء للمنظمات الدولية وعقد اتفاقية " ستاندباي".